

عاشور اعتبر تركيز الصبيح على موضوع جمعية الثقلين " دليل إفلاس "

"المالية": الحكومة قاطعت "التقاعد المبكر" ومداولته الثانية غداً

أساسي يتعلق بجمعية الثقلين ومحاوره واضحة، مشيراً إلى أن تركيز الوزير وبعض الحسابات "مدفوعة الأجر" وأصحاب النفوس الضعيفة على موضوع جمعية الثقلين وتوجيه الأنظار عن الاستجواب والمحاور الأساسية الثلاثة دليل افلاس وضعف ودليل على أن المحاور ذات أهمية.

وتابع قائلاً، إن المحاور الثلاث لم تتضمن سطرا واحداً عن جمعية الثقلين، متسائلاً، لماذا التركيز على هذا الموضوع ويفترض في الجهات الحكومية التي لديها مسؤولية سياسية واجتماعية أن تترفع عن الإثارات التي تؤدي إلى الطائفية أو زعزعة التماسك والتقارب الوطني وتماسك جبهتنا ووحدةنا الدلالية.

وأعرب عاشور عن أمله بأن يتم التركيز على المحاور الثلاثة. وقال، لانا لن أتطرق إلى هذه القضية كونها موجودة في المحاور وثقني كبيرة في أعضاء الأمة المهتمين بوحدةنا الوطنية والمريصين على مناقشة المحاور وينوده بعيداً عن التكسب والأثرة.

ونصح الحكومة بالأكثر القضايا الطائفية ولا تتركز على قضايا تضر التعاون فليس ذلك في مصلحة هذا الاستجواب ولا في أي استجواب آخر فالاستجواب أداة سياسية المحاسبة ويجب أن تركز على ذلك بعيداً عن الأثرة التي ستكون سلبية على الحكومة والتعاون من أجل الابتعاد عن كل ما له أثره تبعثنا عن التعاون.



(تصوير - رزق توفيق)

■ جانب من اجتماع اللجنة المالية

جدول أعمال جلسة الغد يضم ثلاثة محاور أساسية الأول يتضمن الانحراف في تطبيق القانون والتعسف في استخدام السلطة والثاني والبالغ 373 درجة ضمن الضوابط المهنية والرقابية والتربوية السكنية والإحلال، أما المحور الثالث فيتعلق بعدم النجاح في التخطيط والتنمية على مستوى الدولة.

وأضاف أن الاستجواب يتكون من 33 صفحة وليس فيه محور

التصويت عليه في مداولته الأولى سواء من الحكومة أو النواب وعليه فإن جلسة بعد غد الأربعاء سيعرض خلالها قانون التقاعد المبكر للتصويت عليه في مداولته الثانية وإذا كان فيه تعديلات فستقدم بالجلسة.

من جانب آخر أكد عاشور أن الاستجواب المقدم منه شخصياً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح الذي أدرج على

أكد مقرر اللجنة المالية والاقتصادية النائب صالح عاشور أن الحكومة ممثلة بوزير المالية د. نايف الجرف ومسؤولي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لم يحضروا الاجتماع الذي عقده للجنة أمس بحجة عدم وصول الدعوة الرسمية لهم. وقال عاشور في تصريح إلى الصحافيين إن الاجتماع كان مخصصاً للنظر في الاقتراح بقانون المتعلقة بمؤسسة التأمينات الاجتماعية، إذ سبق للجنة الأسبوع الماضي إرسال دعوات رسمية إلى وزير المالية ومسؤولي التأمينات وتأكيداً على ذلك تم الاتصال هاتفياً بهم ومعهم لمحضور لأهمية الاجتماع.

وأضاف عاشور، إن من المفترض أن توضع مسألة عدم وصول الدعوات إلى جهات الاختصاص للبحث الإداري مع الجهات المعنية بذلك، مشيراً إلى أن المرحج على جدول أعمال اللجان معروف لدى الوزراء بحسب اختصاصاتهم من خلال الاتصال المباشر وغيرها.

وأكد أن اللجنة لم يصلها أي تعديل على الاقتراح بقانون الذي تم

تتعلق بسنوات مالية سابقة... وتشكيل لجنة محايدة لدراسة ملاحظات الجهات الرقابية

"الميزانيات": 14 مليوناً للساعات الزائدة عن النصاب في "التطبيقي"



■ جانب من اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي مع وزير التربية ومسؤولي التطبيقي

تلها كوسيلة للتفكير على القيد المذكور. وقال، إن اللجنة شددت على ضرورة إكمال الهيئة بشغل جميع الدرجات الوظيفية الشاغرة حالياً لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب والبالغ 373 درجة ضمن الضوابط المهنية والرقابية والحرص على التحقق سلامة هذه الشهادات وأنها من جامعات معتمدة ، وإذا لم يتم الهيئة بسرعة شغلها فإنها لن تستطيع مواكبة النمو الكبير في أعداد الطلبة حيث أن عدد أعضاء هيئتي التدريس والتدريب حالياً يعادل ما كانت عليه الهيئة منذ 5 سنوات.

وأشار إلى أن الجهات الرقابية ملاحظات عدة حول التعرض العلمي لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب يصل في بعضها أن المتفرغين علمياً لا تنطبق عليهم شروط منحها ومن أسبابها المناصب الإشرافية غير المعتمدة حيث أنه بمجرد انتهاء نخب عضو الهيئة من هذا المنصب الإشرافي يفرغ علمياً لمدة سنتين بمرتبة شامل ومنحة تعادل راتبه وهي من مواطن الهدر في الميزانية.

ولفت إلى أن اللجنة انتهت في اجتماعها إلى ضرورة تشكيل الوزير لجنة محايدة تقوم بدراسة ملاحظات الجهات الرقابية للعمل على تلافيها لا سيما وأن ميزانية الهيئة للسنة المالية الجديدة والمقدر بـ 320 مليون دينار لا تزال تسجل عليها الملاحظات ذاتها المستمرة منذ سنوات دون تسوية.

التمثيل للمسميات غير الواردة بالهيكل التنظيمي تعتبر هدراً للمال العام وأن الهيئة تأخرت في تسجيل مديونية أحد موظفيها نظير صرف بدل تمثيل غير مستحق له جاوز الـ 10 آلاف دينار ووجود عدة ملاحظات أخرى.

ولفت إلى أن مصروفات ميزانية الهيئة في السنة المالية الجديدة تضمنت مبلغ 14 مليون دينار تخصص سنوات مالية سابقة للساعات الزائدة عن النصاب ، وهي المبالغ التي شددت اللجنة على ضرورة التحقق من مدى استحقاقها من عدداً خصوصاً وأن اللجنة لديها تجارب سابقة بإقرار 10 ملايين دينار في ميزانية السنة المالية (2015/2016) كان قد شابتها ملاحظات من ديوان المحاسبة كوجود شعب وهمية وتجزئة الشعب بهدف الاستفادة من الساعات الزائدة عن النصاب لم توافق عليها اللجنة آنذاك إلا بعد التحقيق لكل الملاحظات الرقابية ومنها زيادة الوظائف في هيئة التدريس والتدريب التي كانت شاغرة لسنوات.

وتابع قائلاً، إن اللجنة بحثت أن تكرر مثل هذه المطالبات بحجة إلى تحقق من قبل الوزير لا سيما وأن اللجنة عندما وافقت على الـ 10 ملايين دينار كانت بهدف إكمال جميع المطالبات السابقة مع وضع قيد ملزم في الميزانية يقضي بضرورة الالتزام بما هو معتمد في الميزانية وعدم تجاوزه وعدم الصرف على حساب العهد ، إلا أن اللجنة لاحظت من خلال تقرير ديوان المحاسبة أن الهيئة قامت بصرف نصف المبالغ الفعلية كمكافآت للساعات الزائدة عن النصاب وتحصيل النصف المتبقي للسنة المالية التي

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي خلال اجتماعها أمس - بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي - مشروع ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية الجديدة (2018/2019) ومصالحها الختامي للسنة المالية المنتهية (2016 / 2017) وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد، إن القيادة الجديدة للهيئة أكدت عزمها على التعاون مع الجهات الرقابية لا سيما وأن كثيراً من الملاحظات مستمرة لسنوات ومنها على سبيل المثال أن الهيئة خلال السنتين الماليين الأخيرتين مرتت 671 استمارة لمتابع جهاز المراقبين الماليين عن اعتمادها وغالبية هذه الملاحظات مستمرة منذ سنوات دون تسوية حقيقية للأسباب التي أدت إلى نشوئها.

وأضاف عبد الصمد، إن الوزير أكد أنه سيقيم بمراجعة جميع الملاحظات التي سجلتها الأجهزة الرقابية على المناصب غير الواردة على الهيكل التنظيمي ومن ضمنها المختلطة ، وهو ما أكدت عليه اللجنة لا سيما وأنها قد تبين لها أن الهيئة أصدرت في سنة 2017 عدة قرارات لشغل 17 وظيفة إشرافية لا تتفق مع مولات شاغلها وغيرتهم مع تلك الوظائف الإشرافية بالإضافة إلى كونها غير معتمدة أساساً بالهيكل التنظيمي وفق تقارير ديوان الخدمة المدنية.

وأشار إلى أن جهاز المراقبين الماليين أكد أن صرف بدلات

العدساني: لا يجوز للرئيس استبعاد رسالتي عن "غرفة التجارة"

القرارات ومن باب تعزيز الشفافية والحوكمة وإيجاد آلية فاعلة لإدارة العمل الاستثماري ومنعاً لتعارض المصالح فضلت استبدال ممثل غرفة التجارة بممثل من وزارة التجارة لأن هناك أعضاء في الغرفة لديهم مصالح ورخص تجارية في البورصة وذلك يتخالف مع قانون تعارض المصالح، مضيفاً، إن ديوان المحاسبة أشار إلى وجود تعارض مصالح عكس ما ذكرت التأمينات أنه لا يوجد التزام قانوني على المؤسسة في الإفصاح عن أعضائها العاملين في الشركات.

وطالب العدساني بعرض رسالته على المجلس لبيت بها وسحب اقتراحه من اللجنة التشريعية والبت فيه مباشرة وفق نصوص الدستور. وقال، إذا كان هناك رأي دستوري مخالف فلي رأي مطلق لوجبة نظري وعموماً وفق المادة 55 فإن رأي الخبراء الدستوريين استشاري والرأي الأخير يبرسي ترويدي لا يجوز للرئيس أن يستبعد الرسالة ولا تكون القرارات حسب المزاجية والفردية.

■ أبدى النائب رياض العدساني اعتراضه الشديد على عدم إدراج رئيس المجلس رسالته الواردة في الجلسة المقبلة التي سلمها في 24 الجاري، موضحاً أن الرسالة تتعلق بموضوع عضوية غرفة التجارة في مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية وضرورة استبداله بشخص من وزارة التجارة تعزيزاً لمبدأ الشفافية والحوكمة وتحقيقاً لتطبيق قانون تعارض المصالح الذي يجب تفعيله.

وقال العدساني في مؤتمر صحفي أمس، منذ خمسة أشهر قدمت اقتراحي في شأن غرفة التجارة لكنه لا يزال في اللجنة التشريعية الأمر الذي ذهني إلى تقديم الرسالة الواردة، مؤكداً أنه لا يحق لمجلس الأمة ولا للرئيس عدم إدراج الرسالة المتعلقة بمناقشة عدم انتهاء اللجنة المختصة من حسم اقتراحي الداعي إلى استبدال عضو غرفة التجارة بأخر من وزارة التجارة بأخر من مجلس إدارة التأمينات. وأوضح أن المؤسسة العامة للتأمينات تمتلك أصولاً ضخمة نحو 100 مليار دولار تتطلب حيادية

الحوية يسأل بوشهري عن "تعثر" مشروع الألياف الضوئية

فلم يشمل المشروع جميع القطع بها والمشروع متوقف بها. وتساءل عن أسباب توقف المشروع في منطقة المنقف؟ هل قطعة (3) بمنطقة المنقف غير مشمولة بمشروع الألياف الضوئية؟ إذا كان الجواب بالإيجاب تزويده بالأسباب التي تمنع شمولها في مشروع الألياف الضوئية؟ وإذا كان الجواب بالنفي يبرسي ترويدي بالمستندات الدالة على ذلك؟

وأسفرت عن الشركة المنفذة للمشروع والمرامل التي وصل لها على مستوى الكويت ومتى يتوقع الانتهاء الكامل من المشروع؟ وكما منطقتي من الانتهاء من التركيب فيها حتى الآن؟ وما المناطق المشمولة بالمشروع؟ وهل يوجد مناطق غير مشمولة بالمشروع؟ وما هذه المناطق وأسباب عدم شمولها بالمشروع؟ وهل هناك خطة لتطبيق نظام الألياف الضوئية على باقي المناطق التي تعمل بنظام الاتصالات القديم؟

وطالب تزويده بصور جميع العقود الخاصة بجميع المراحل التي تخص شبكة الألياف الضوئية؟ وهل يوجد تعثر وتأخر بالنسبة لأي من المراحل؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب ذكر الأسباب والمعوقات التي اتخذتها الوزارة على الشركة المنفذة.

وسأل الحوية الوزير عن أسباب عدم إنشاء المدارس وهل استلمت وزارة التربية المواقع المحددة لإنشائها؟ وهل تم توفير الميزانية المالية اللازمة لإنشاء المدارس؟ إذا كان بالإيجاب فلماذا لم يتم البدء بالعمل؟ وهل هناك معوقات تحول دون إنشائها؟ وإن وجدت فما هذه المعوقات والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لإيجاد حلول لهذه المعوقات؟ وما الموعد المحدد لإنشاء؟

كما وجه الحوية سؤالا إلى وزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات د. جنان بوشهري قال فيه، إن مشروع الألياف الضوئية من أكبر مشاريع الدولة لما له من أهمية بالغة في تطوير مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتقاء بجودة خدمات الهاتف والانترنت وزيادة السرعة إلى معدلات عالمية وذلك لأهمية الدور الذي تجسبه الاتصالات للهووس بالدولة وتطوير بنيتها تماشياً مع رؤية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بجمع الكويت مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً.

وأشار إلى بدء تطبيق نظام الاتصالات عبر الألياف الضوئية في كثير من مناطق الكويت لكن لا تزال بعض المناطق تعمل بنظام الاتصالات القديم وبعض المناطق لم تكتمل ومنها منطقة المنقف

■ وجه النائب د. محمد الحوية سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي عن أسباب عدم إنشاء المدارس بمنطقة العقبلة مع وجودها على المخططات في قطعتي (1 و 4) منذ 10 سنوات.

وقال، إن منطقة العقبلة من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، ويتوافر فيها الكثير من الخدمات، لكن ينقصها الخدمات التعليمية والمدارس رغم وجود المدارس على المخططات في قطعتي 1 و 4 منذ 10 سنوات ما اضطر الأهالي إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس في المناطق المجاورة.

وأضاف، إن التعليم يعد واحداً من أهم وأبرز الأمور التي يحتاج الإنسان إليها، لأنه يلبي كل احتياجاته الأساسية التي يسعى خلفها، ويعتبر التعليم المنارة التي يهدى بها الناس إلى الطريق القويم الذي يسلكونه في هذه الحياة، فاللدولة التي تحافظ على نظامها التعليمي هي الدولة التي تتفوق في كل المجالات وعلى الأضعة كافة، مشيراً إلى تزايد عدد طائفي العقبلة بشكل كبير وبعيد المدارس من هذه المنطقة وما يحتاجه لوجود مدارس بنيت المراحل للجنسين (ذكور - إناث).

قدم تعديلاً على قانون

الرعاية الاجتماعية

الكندري لإعفاء المسنين

من الرسوم وإسقاط

القروض عن المتوفين

■ قدم النائب عبد الكريم الكندري اقتراحاً بقانون لتعديل القانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، لعرضه على مجلس الأمة.

يتضمن الاقتراح تعديل المادة الرابعة من القانون لتعنى على أن يعفى المسن من دفع مقابل استخدام وسائل النقل العام ورسوم تسجيل مركبته الخاصة، ومن أداء كل الرسوم مقابل الخدمات العامة، كما تعفى الأدوات والأجهزة التعميشية والمركبات المجهزة لكبار السن من الرسوم الجمركية ومن جميع القروض والديون الحكومية. كما تسقط جميع القروض والديون الحكومية على المواطنين بوفائهم.

وقال الكندري في المذكرة الإيضاحية للاقتراح، إنه يأتي تأكيداً لما ترمحه دستور الكويت في المادة (11) التي تنص على أن " تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل. كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية.

وأشار إلى أن الاقتراح يعدل المادة الرابعة من القانون لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين لتكون الإعفاءات المنصوص عليها في تلك من المسن الموزر إلى المسن، وبإضافة إعفاءات جديدة للمسنين وذلك بإسقاط جميع القروض والديون التي عليهم للحكومة، فضلاً عن إسقاط جميع القروض والديون الحكومية على المواطنين بوفائهم.

المطيري يقترح صندوقاً

للتنمية الصناعية

■ اقترح النائب ماجد المطيري إنشاء صندوق للتنمية الصناعية يتكفل بجمع وتطوير القطاع الصناعي الكويتي.

وأوضح أن الاقتراح يأتي في إطار المساعي الرامية إلى تطوير منظومة القطاعات الاقتصادية، إذ يجب أن يرتكز الاقتصاد القوي لأي دولة على أعمدة قوية على رأسها الصناعة، التي تمثل أهمية سياسية وتدخّل ضمن سياق الأمن الوطني.

وإذ دعم الصناعة في المرحلة الحالية يعد بمثابة استثمار مالي للمستقبل، في ظل انخفاض أسعار النفط التي تعتمد على الجهات المعنية إعطاء الفرصة للصناعة لتقوم بدورها تجاه المجتمع، إلى أن القطاع الصناعي يمكن أن يشكل عاملاً قوياً لدعم الكويت اقتصادياً وسياسياً.

...والدلال لإعادة تعيين

المتقاعدين بنظام المكافأة

■ اقترح النائب محمد الدلال إقامة مركز اجتماعي وترفيهي متكامل في كل محافظة للمتقاعدين من الجنسين، يشمل صالات لممارسة الأنشطة الاجتماعية والترفيهية والرياضية مع توفير ميزانية سنوية لدعم هذه المراكز وإقامة أنشطة دورية لاستغلال أوقات الفراغ، وترعى كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية دعم هذه المراكز وفق نظام يشمل لادة مشتركة بين الدولة وممثلين عن المتقاعدين من كل محافظة.

وطالب الدلال الأجهزة المختصة بالدولة. وبالأخص ديوان الخدمة المدنية، باستحداث نظام لتعيين الوظيفي وفق نظام المكافأة للمتقاعدين في عدد من قطاعات ومؤسسات الدولة التي يستدعي فيها سد النقص وفقاً للخصائص المطلوبة في الدولة.

وقال، إن المتقاعدين من أهم شرائح المجتمع في البلاد، وتضم الفئة العديد من الخبرات والمهارات والخصائص التي يمكن الاستفادة منها في دعم عملية التنمية في القطاع العام والخاص، ومن جانب آخر فإنه وعلى الرغم من دور مؤسسة التأمينات الاجتماعية في توفير الراتب التقاعدي إلا أن الدولة لا تزال مقصرة في الاهتمام بالمتقاعدين من الجنسين في توفير صور الدعم الاجتماعي لهذه الشريحة لاستغلال أوقات الفراغ.